

## بيان

### المجموعة العربية المشاركة في الدورة الرابعة والثلاثين للجنة التراث العالمي

#### تساهم في إصدار قرارات لصالح القضية الفلسطينية و الشأن العربي

اللجنة الدولية للتراث العالمي المشكلة بمقتضى اتفاقية التراث العالمي الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة التربوية العلمية الثقافية (اليونسكو) عام 1972 والمصادق عليها حتى الآن - 186 دولة تعقد اجتماعاتها دورياً كل عام، والتأمت دورتها الرابعة والثلاثين بالعاصمة البرازيلية (برازيليا) في الفترة: 25/ 7 - 2010/8/3 بكامل أعضائها الإحدى والعشرين و اللذين منهم خمسة أعضاء من المجموعة العربية وهم: البحرين، مصر، الأردن، العراق و الإمارات.

ولما كانت قرارات هذه اللجنة تكتسب أهمية بالغة في المحافظة على التراث العالمي بما في ذلك المواقع الأثرية الثقافية والطبيعية ذات المكانة العالمية، وأيضاً لها انعكاسات سياسية واقتصادية خاصة عند تسجيل المواقع الأثرية الثقافية والطبيعية على قائمة التراث العالمي، فقد تهيأت الجهات المعنية بالدول العربية لهذه الدورة بعقد اجتماع للجنة الخبراء العرب في التراث الثقافي والطبيعي بمشاركة ممثلي الدول العربية الخمسة أعضاء في لجنة التراث العالمي وبإشراف المنظمة العربية للتربية والثقافة و العلوم بالتعاون مع المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت . و نم في ذلك الاجتماع دراسة الوثائق ومشاريع القرارات المتعلقة ببنود جدول الأعمال المقترح لهذه الدورة مع التركيز على البنود التالية:

- آلية المراقبة المعززة لتشمل مدينة القدس
- تقديم طلب من (اسرائيل) لتسجيل المواقع المسجلة على قائمتها
- طلب اسرائيل من لجنة التراث العالمي تسجيل موقع (تل القاضي) على قائمة التراث العالمي باسمها
- الطلب المقدم من المملة العربية السعودية تسجيل موقع (الدرعية) على قائمة التراث العالمي
- المحافظة على مواقع أثرية في العالم العربي.

وفي هذه الأثناء كانت المجموعة العربية باليونسكو ترتب للمشاركة في هذه الدورة لخطه تتناول المواضيع التالية:

- تأجيل تسجيل موقع (تل القاضي) على قائمة التراث العالمي والذي تقدمت به إسرائيل باعتباره موقعا" في الأراضي العربية المحتلة وفي المنطقة الحدودية لكال من لبنان وسوريا.
  - إعداد مشروع قرار ينص على المحافظة على مدينة القدس ومراقبة الحفريات في المدينة القديمة وخاصة عند باب المغاربة.
  - إصدار قرار يهدف إلى المحافظة على التراث الفلسطيني.
  - التدقيق في معايير و أسس إعداد القوائم المبدئية للمواقع الأثرية للحيلولة دون إدراج المواقع الفلسطينية في الأراضي العربية المحتلة ضمن القائمة الإسرائيلية.
  - حشد التأييد لتسجيل موقع الدرعية (السعودية) ضمن قائمة التراث العالمي.
  - الإصرار على المحافظة على المواقع الأثرية في العالم العربي.
- ونظرا" لوجود البنود المتعلقة بالشأن الفلسطيني في جدول أعمال الدورة 34 للجنة التراث العالمي، وتخوف المديرية العامة لليونسكو من حدوث خلاف حاد حولها يترتب عليه فشل هذه الدورة، فقد اتخذ إجراء استباقي يهدف إلى إدخال عامل للتوافق في الآراء حول هذه المواضيع وهو تكليف (الأستاذ منير بوشناق) الخبير الجزائري المعروف المتخصص في التراث ويرأس مؤسسة الإيكروم ليقوم بدور تقريب وجهات النظر حول القضايا المتعلقة بالتراث الفلسطيني ، وقد أدى دوره بمهنية وكفاءة عاليتين مما كان له الأثر الملحوظ في دعم المجموعة العربية في التوصل إلى ما وصلت إليه من نتائج إيجابية حول المواضيع التي كانت قيد المناقشة أثناء انعقاد الدورة السابقة للجنة التراث العالمي .

وبمجرد وصول الوفود العربية إلى مكان الاجتماع ببرازيليا باشرت في عقد اجتماعاتها التشاورية يوميا برئاسة د. عبد السلام القلاي المندوب الدائم للجماهيرية العظمى لدى اليونسكو و إجراء اتصالاتها بالوفود الأخرى قصد إيصال وجهة نظرها إلى الآخرين . لقد كانت جميع النقاط التفصيلية المتعلقة بالبنود ذات العلاقة بالشأن الفلسطيني والعربي بل حتى المواضيع الأخرى المتعلقة بالشأن الأفريقي والقضايا الأخرى التي تباينت فيها المواقف مثل قضية المواقع الأثرية في كوسوفو والموقع الأثري الواقع في كمبوديا القريب من الحدود مع تايلاند موضوع تشاور ودراسة من قبل المجموعة العربية واتخاذ موقف موحد بشأنها مما ساهم في إظهار المجموعة العربية ككتلة مؤثرة في لجنة التراث العالمي ومكناها من كسب التأييد للقضايا العربية، كما أن المواقف الواضحة تجاه القضايا العربية وتمسك المجموعة العربية بالثوابت الفلسطينية ساند مبعوث مدير عام اليونسكو في التوصل إلى صيغ هي أقرب إلى اتجاه المجموعة العربية من غيرها.

وفي ما يلي عرض لأهم المحطات المتعلقة بالقضايا الفلسطينية والعربية في الدورة (34) للجنة التراث العالمي:

#### 1 - المحافظة على مدينة القدس:

ناقشت المجموعة العربية مشروع قرار يتعلق بحالة الحفاظ على البلدة القديمة في القدس وأسوارها المسجلة بطلب من (الأردن) على قائمة التراث العالمي عام 1981 وعلى قائمة التراث العالمي المهدد بالمخاطر عام 1982 ، ولما كان هذا المشروع من إعداد السفارة والمندوبة الدائمة للأردن باليونيسكو (السيدة دينا قعور) والسفير المندوب لدولة فلسطين باليونيسكو (الأستاذ إلياس صنبر) وعمل مبعوث المديرية العامة على عرضه على الأطراف الأخرى بغية التوصل إلى توافق حوله، وبعد مداوات ومفاوضات مكثفة وافقت المجموعة العربية على إجراء بعض التحويلات الطفيفة عليه ، وتقدم المشروع باسم رئيس لجنة التراث العالمي (وزير الثقافة البرازيلي) وتم التنبيه في هذا المشروع إلى :

- القرارات الدولية مثل: اتفاقية جنيف 1949، واتفاقية لاهاي المتعلقة بالمحافظة على الممتلكات الثقافية أثناء النزاع المسلح لعام 1994، واتفاقية المحافظة على التراث العالمي الثقافي والطبيعي لعام 1972 والتي تجتمع لجنة التراث العالمي بمقتضاها .
- أهمية المحافظة على أصالة وسلامة البلدة القديمة في القدس وضرورة التعاون لتسهيل الوصول إلى المدينة القديمة بمعالمها الأثرية المختلفة بما ينسجم مع قرارات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالوضع القانوني لمدينة القدس .
- ضرورة قيام مركز التراث العالمي بدوره في متابعة ما يجري على الأرض في القدس وخاصة الانتهاكات والمخالفات الإسرائيلية المستمرة في المدينة المقدسة
- القلق بما تقوم به إسرائيل من حفريات أثرية ومشاريع أخرى داخل المدينة وما حولها.
- وفيما يتعلق بمنحدر باب المغاربة الطريق الوحيد إلى الحرم القدسي الشريف في الجزء الجنوبي من الجدار الغربي للمسجد الأقصى المبارك والذي أحدثت فيه إسرائيل حفريات عام 2007 خطيرة على مبنى الحرم الشريف والطرق المؤدية إليه، فقد طالب مشروع القرار بالآتي:

- ضرورة تعاون إسرائيل من أجل حل الإشكالية القائمة في هذا الطريق بما ينسجم مع أصالة المواقع الإسلامية من الناحية التراثية .
- تسهيل وصول الخبراء الأردنيين وخبراء الأوقاف إلى الموقع من أجل التوصل إلى حل نهائي للإشكالية القائمة وفي هذا الطريق طبقاً لما ورد في قرارات لجنة التراث العالمي السابقة.
- وتضمن مشروع القرار في نهايته على إبقاء مدينة القدس وأسوارها على قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر وبعد موافقة اللجنة على هذا المشروع غيرت سفيرة الأردن في كلمتها بالاجتماع بمناسبة صدور القرار عن القلق بخصوص الإجراءات الأحادية الجانب والحفريات الإسرائيلية في القدس والتي تؤثر على أصالة وسلامة التراث الثقافي في مدينة القدس القديمة . وأشارت إلى الانتهاكات الإسرائيلية الكثيرة في القدس والتي من بينها ما حدث مؤخراً من حفر ثلاثة عشر نفقا" تحت قواعد القدس والمسجد الأقصى المبارك، وما تم من أعمال غير شرعية حول كنيسة القيامة، والاستيلاء على السياج المعدني الأثري المحيط بباب الكنيسة الغربي، إضافة إلى قيام السلطات الإسرائيلية بتنفيذ مشروع سكة حديد لقطار الانفاق بالقرب من أسوار مدينة القدس الأثرية مما سيؤثر عليها سلباً" جراء الاهتزازات. وكذلك إعلان السلطات الإسرائيلية عن نيتها بإغلاق باب الصمود للسنتين القادمتين مما سيؤثر على المدينة وأهلها، بالإضافة إلى المخططات والخطوط الإسرائيلية التي ستغير طابع المدينة التراثي والثقافي. وأعلنت في ختام كلمتها – أن الأردن قد أرسل تقريراً" شاملاً" إلى مركز التراث العالمي يوضح الانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس القديمة وأسوارها ويطلب من لجنة التراث العالمي ومركز التراث العالمي حث إسرائيل على احترام اتفاقية المحافظة على التراث الثقافي والطبيعي لعام 1972 التي صادقت عليها إسرائيل أيضاً.

## 2 – إيقاف تسجيل موقع تل القاضي:

يقع تل القاضي ضمن منطقة حدودية متنازع عليها (سوريا – لبنان و الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل) ولم تقم الأمم المتحدة بتثبيت حدود هذا الموقع. و بعد المشاورات اقترح مركز التراث العالمي خيارين لمشروع القرار، الأول يقضي بتأجيل تسجيل الموقع، و الثاني يقضي بتسجيل الموقع بشروط معينة. وكان الجانب الإسرائيلي مع اعتماد الخيار الثاني. وبعد التفاوض قبلت المجموعة العربية الخيار الأول دون تحديد موعد لتقديم هذا الملف مرة أخرى. و بعد صدور القرار القاضي بالتأجيل، تلا سفير العراق بيان المجموعة العربية الذي أكد فيه من جديد على أن تل القاضي يقع في الأراضي العربية المحتلة لا يحق للمحتل تسجيله.

### 3 – المحافظة على التراث الفلسطيني:

يدعو القرار جميع الأطراف المعنية و الأخصائيين ذوي العلاقة للقيام ببذل مزيد من الجهد للحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي الفلسطيني، واتخاذ الوسائل المناسبة لحمايته وتجنب أي ضرر قد يلحق به. وطلب من مركز التراث العالمي والإكوموس ICOMOS والإكروم ICCROM إرسال بعثة مشتركة لتقييم طرق الحفاظ على المواقع المدرجة ضمن لائحة التراث الثقافي والطبيعي الفلسطيني الواعدة بان تكون ذات قيمة عالمية.

### 4 – القائمة التمهيدية (أو المبدئية) للتراث:

تقوم الدول بإعداد قائمة مبدئية للمواقع التي تنوي إدراجها على قائمة التراث العالمي. ويتمثل موقف المجموعة العربية في التركيز على ضرورة مراعاة الشروط العامة للتسجيل على قائمة التراث العالمي لدى إعداد القوائم المبدئية للدول، وذلك للحيلولة دون إدراج مواقع في الأراضي العربية المحتلة من قبل إسرائيل. و قد صدر قرار بتأجيل البت في المبادئ التوجيهية للقوائم المبدئية إلى الدورة القادمة للجنة التراث العالمي التي ستعقد في البحرين.

### 5 – تسجيل موقع الدرعية (السعودية):

الدرعية هي واحة تاريخية تقع بالقرب من العاصمة (الرياض) و تتميز بتراثها العريق في فن و تقنيات البناء التقليدي بالطين. وقد قدمت المملكة العربية السعودية ملف ترشيح الموقع لتسجيله على قائمة التراث العالمي. وبفضل التنسيق و التحرك من خلال المجموعة العربية تم تسجيل الموقع و تجاوز التحفظات التي وردت في تقييم الإكوموس ICOMOS .

### 6 – المحافظة على المواقع الأثرية في الوطن العربي:

اعتمدت لجنة التراث العالمي مناطق مضافة لمواقع تراثية مسجلة على قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر بغرض حمايتها، فأصبح هناك أربع مواقع عربية على تلك القائمة، و هي:

- 1 موقع أبو منيا في مصر،
- 2 موقعي عاشور و سامراء في العراق،
- 3 القدس القديمة وأسوارها في فلسطين المدرجة على القائمة بطلب الاردن،
- 4 مدينة زبيد التاريخية في اليمن.

كما تابعت اللجنة وضع موقعين عربيين من المواقع الطبيعية المسجلة على قائمة التراث العالمي وهي:

1 وادي الحيتان في مصر

2 الحديقة الوطنية في تونس.

وتجدر الإشارة إلى أمرين. أولاًهما أن تلاحم المجموعة العربية والتنسيق المستمر في تحرك الوفود العربية أديا إلى هذا النجاح الملحوظ في الدفاع عن القضايا العربية. وثانيهما ضرورة الإشادة بالدور الايجابي الذي لعبه مبعوث المديرة العامة السيد منير بوشناقى خبير التراث المعروف دولياً و الذي يرأس الإكروم ICCROM حالياً.

د. عبد السلام القلاي  
المندوب الدائم لليبيا  
ورئيس المجموعة العربية  
لدى اليونسكو

التاريخ: 2010/8/8

